



التصنيف الثلاثي للكلم

بين دعوى الإجماع ومحاولات التجديد

د. محمد بن سعد الشوّاي



الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

حصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بأطروحته (المسائل النحوية والصرفية في شرح القاسم الأنباري للمفصّلات).

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بأطروحته (التأويل النحويّ للقراءات الشاذة عند أبيه حيان في البحر المحيط).

E : mshaway@gmail.com

الملخص

موضوع البحث: غالبُ أهل النحو يعدّون التصنيفَ الثلاثيَّ للكلم (الاسم والفعل والحرف) من المسلّمات، ويرون أن الإجماع قد انعقد عليه، ومن خالف في ذلك فلا يُعتدّ بخلافه، ولا يُذكر قوله إلا على سبيل التندر والاستغراب.

أهداف البحث: يحاول هذا البحث عن طريق قراءة التراث النحوي القديم، والمؤلفات الحديثة الإجابة عن هذين السؤالين: هل لهذا التصور مستند من الواقع؟ وما درجة صحة هذا التصور؟

منهج البحث: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

أهم النتائج:

١- الحدود التي وضعها النحويون للأصناف الثلاثة لم تكن جامعة مانعة، وبذلك لم يكن التفريق بين الأصناف الثلاثة واضحاً عند تصنيف الكلم، فظهر الخلاف في عدد كبير من الألفاظ.

٢- ظهرت هذه المشكلة قديماً عند الفراء، لكن محاولات إيجاد أصناف أخرى لم تظهر إلا في القرن السابع الهجري عند شهاب الدين القرافي.

٣- توسع المحدثون في هذا الشأن، واقترحوا عدداً من التصنيفات التي يتجاوز فيها الأصناف ثلاثة، وقد أوصلها بعضهم إلى ثمانية.

التوصيات: نحتاج إلى مزيد من البحث في كتب العلوم المجاورة (البلاغة، والمنطق، وأصول الفقه، وعلم الكلام، وغيرها)، فلعل الباحث في هذه المراجع يجد ما يفيد في شأن التصنيف، أو في غيره من المسائل المشكلة في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: أصناف الكلم - التصنيف الثلاثي - الاسم - الفعل -

الحرف.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا الأكرم، محمد ﷺ، أما بعد:

فقد درسنا النحو ودرّسناه سنين عدة معتمدين في الغالب على ألفية ابن مالك وما تفرع عنها من شروح وحواشٍ، وقد رَسَّخت هذه المصادر لديّ تصوّرًا محددًا تجاه تصنيف الكلم، وهو أن أصناف الكلم ثلاثة، وأن النحويين مجمعون على هذا إلا من لا يُعتدّ بخلافه، وهو ابن صابر الأندلسي الذي رأى أن أسماء الأفعال لا يمكن تصنيفها في واحد من هذه الأصناف، ولذلك أوجد صنفًا رابعًا سماه الخالفة.

لكن بعد الاطلاع والبحث تبين لي أن الموضوع ليس كذلك، بل كان هناك جدال ونقاش في التصنيف قديمًا وحديثًا، فهناك نقد لهذا التصنيف بعدم دقة تعريفاته عند ابن فارس في (الصاحبي)، ونقد أوسع وأشمل عند ابن السيد البطليوسي في (الحلل) في إصلاح الخلل من كتاب الجمل)، وعند القرافي الذي وضع مؤلفًا في ذلك سماه (الخصائص).

هذا عند القدماء، أما المحدثون فقد توسّعوا في ذلك، وظهر عدد من محاولات التجديد لهذا التصنيف، وقد وقفت على محاولات وضع تصنيف جديد للكلم لعلماء محدّثين، هم: د. إبراهيم أنيس، ود. مهدي المخزومي، ود. تمام حسان، ود. محمد الأوراعي.

أقدم في هذا البحث عرضًا ونقدًا لكل هذه المحاولات بعد وصف التصنيف الثلاثي وذكر المآخذ عليه، سائلًا المولى سبحانه التوفيق والسداد.

الدراسات السابقة:

تناولت موضوع التصنيف الثلاثي دراساتٌ عدة، وهي في مجملها لا تفصل القول في محاولات الخروج عن هذا التصنيف، وأوسع دراسة تناولت هذا الموضوع هي مؤلف د. فاضل مصطفى الساقى (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل

والوظيفة)، وهو في الأصل أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه، وأشرف عليها د. تمام حسان، وتضمنت هذه الرسالة ما كتبه د. تمام حسان في كتابه (اللغة العربية: معناها ومبناها)، وسيأتي حديث مفصل عن ظروف هذا التكرار والتداخل عند حديثي عن محاولة د. تمام حسان.

ويأتي هذا الكتاب في باين لم يسمّهما:

الباب الأول: وضع تحته فصلين:

الفصل الأول: اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام، وفيه عرض تاريخي لأبرز ما وقع عند القدماء من اضطراب، وما قيل في نقد التصنيف الثلاثي.

الفصل الثاني: تقسيم الكلم في آراء الباحثين العرب المحدثين، وعرض في هذا الفصل محاولات د. إبراهيم أنيس، ود. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ود. تمام حسان، وأتبع كل محاولة بنقده لها وماأخذه عليها.

ومما ينبغي ذكره أن د. إبراهيم السامرائي لم تكن له محاولة للتصنيف؛ لذلك لم أذكره في بحثي، لكن د. فاضل الساقي أخذ بعض الإشارات من تأليفه وعدها محاولة للخروج على التصنيف الثلاثي.

الباب الثاني: وتحتة تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: الأسس التي يقوم عليها البحث، ويعني بها الأسس التي بنى عليها التصنيف الذي وضعه، وهي الأسس التي بُنيت عليها محاولة د. تمام حسان، وسيأتي الحديث عنها في موضعها.

الفصل الأول: الشكل والوظيفة، وبين فيه معنى الشكل والوظيفة، وما يتفرع عن كل واحد منهما من عناصر.

الفصل الثاني: أقسام الكلم، وعرض فيه الأقسام السبعة التي بنى تصنيفه عليها: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وبين ما لكل صنف من فروع ومميزات.

الفصل الثالث: تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم، تحدث في هذا الفصل عن المعاني الأخرى التي يمكن أن يؤديها كل واحد من الأصناف السبعة غير معناه الأصلي، كقيام الاسم مقام الأداة، أو الظرف، أو الخالفة، وكقيام الضمير مقام الأداة، والظرف، ونحو ذلك.

هذه أبرز ملامح بحث الدكتور الساقى، ولئن كان بحثي قد شاركه في الحديث التاريخي عن الأصناف الثلاثة، وما قيل فيها من نقد، إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بين الباحثين من عدة أوجه:

١- بنى الدكتور فاضل الساقى بحثه على محاولة لوضع تصنيف جديد للكلم، أما بحثي فمبني على وصف وتحليل للتصنيف الثلاثي، ولمحاولات الخروج عن هذا التصنيف.

٢- وظّف الدكتور الساقى محاولات تغيير التصنيف، وما نقله عن المتقدمين من إشارات لخدمة تصنيفه، فأخذ الخالفة من ابن صابر، ومصطلح الأداة اسماً للحرف من الكوفيين، وفصل الصفة عن الاسم استناداً إلى المؤلفات الصرفية التراثية التي تخصص باباً مستقلاً لكل منهما، ووضع الظرف نوعاً مستقلاً مستنداً على صنيع الزجاجي، وهكذا...

أما بحثي فقد تناول النظام الثلاثي بالتحليل والنقد، ثم أوردت محاولات الخروج على هذا التصنيف وفق عناصر محددة طبقتها على كل محاولة وهي: سبب الخروج عن التصنيف الثلاثي، والأساس الذي قامت عليه المحاولة، وبيان ما احتوته هذه المحاولة من تفصيل، وتقويم هذه المحاولة ونقدها.

٣- احتوى بحثي هذا على عناصر لم ترد في بحث د. فاضل الساقى، وهي ما نُقل عن الفراء في (كلا، وكتا)، ومحاولة القراني إيجاد قسم رابع للثلاثة، ومحاولة د. محمد الأوراعي لوضع تصور جديد لتصنيف الكلم.

وهناك دراسات أخرى، لكنها في غالبيتها لا تخرج عما تضمنه بحث د. الساقى،

ومنها دراسة عنوانها (مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء والمحدثين) للباحثة صفية بن زينة، وأنجز هذا البحث في كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر في العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م، وتضمّن ثلاثة فصول، خُصّص الأول منها للحديث عن التصنيف الثلاثي، وتحدثت الباحثة في الفصل الثاني عن الخلاف بين النحويين في تصنيف بعض الألفاظ، أما الفصل الثالث فخُصّص لتقسيم الكلم في آراء الباحثين العرب المحدثين، وعرضت في هذا الفصل ثلاث محاولات للتصنيف: للدكتور إبراهيم أنيس، ود. مهدي المخزومي، ود. تمام حسان.



التصنيف الثلاثي (النشأة والأساس)

درج النحويون العرب قدماء ومحدثين على تصنيف الكلمات ثلاثة أصناف: الاسم، والفعل، والحرف، وهذا التصنيف يعود في نشأته إلى قصة نشأة النحو العربيّ على يد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام (٤٠ هـ) و أبي الأسود الدؤلي (٦٩ هـ)، وقد تناول المؤرخون هذه القصة بالنقد، فمنهم من نفاها نفيًا قاطعًا ومن هذا الفريق المستشرق (فون كريمر)، و د. مصطفى نظيف^(١)، ومنهم من أثبتها مطلقًا، وهذا هو مذهب مؤرخي النحو من القدماء كالزبيدي في (طبقات النحويين)، والقفطي في (إنباه الرواة)، والأنباري في (نزهة الألباء)، وتبعهم بعض المحدثين ومنهم د. عبدالعال سالم مكرم في (الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ ص ١٥)، و د. محمد المختار ولد أباه في (تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب ص ٤٣)، والشيخ محمد الطنطاوي في (نشأة النحو العربيّ وتاريخ أشهر النحاة ص ٢١)، والفريق الثالث يرى أن أبا الأسود الدؤلي وضع الأسس وهي العلامات أو الرموز الشكلية للإعراب، ومن هؤلاء أحمد أمين، وإبراهيم مصطفى^(٢).

وتروي كتب التاريخ القصة بروايات مختلفة، أوسعها ما ذكره أبو البركات بن الأنباري في (نزهة الألباء) حيث قال: «... روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين، فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم- فأردت أن أضع لهم شيئًا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى»^(٣).

(١) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبدالعال مكرم (ص ١٣-١٤).

(٢) المرجع السابق (ص ١٤-١٥).

(٣) نزهة الألباء، الأنباري (ص ١٨).

وعند قراءتي لهذه القصة ظهر لي سؤالان:

١٠. هل كانت مصطلحات التقسيم واضحة كل الوضوح في ذلك العصر المتقدم كما ظهرت في القصة؟

٢٠. ورد في القصة تعريف الحرف، وهو التعريف المتداول عند النحويين إلى عصرنا، فهل كان مصطلح الحرف قد استقرّ في ذلك العصر؟

للإجابة عن السؤالين يمكن عرض نص سيبويه ومقارنته بهذه الرواية، يقول سيبويه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط».

وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وُئيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ...

وأما ماجاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها»^(١).

فمصطلح (الحرف) عند سيبويه في نظري غير واضح المعالم، فالكلام عنده ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وكلمة ليست اسمًا ولا فعلًا؛ فمصطلح الحرف في كلامه يعني (الكلمة) وهذا شائع في العربية، وخصوصًا عند القدماء.

فكيف يكون (الحرف) عند علي بن أبي طالب عليه السلام واضحاً مستقراً، وعند سيبويه بعده بمائة وأربعين عاماً غير واضح؟؟!!

أما عن الأساس المنطقي الذي قام عليه هذا التقسيم، فقد ظهر في بعض روايات القصة شيء من ذلك، ولبعض النحويين اجتهاد في كشف ذلك الأساس، فمن ذلك

قول الزجاجي: «ونحن نعلم أن الله عَلَّمَ إِنْما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضًا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولًا ظاهرًا غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر ونهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء؛ لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع»^(١).

ومن خلال هذا النص يتبين أن هذا التقسيم قائم على الاستقراء في نظر الزجاجي، وقريب منه كلام أبي البركات بن الأنباري حيث قال: «فإن قيل: فلم قلت: إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويؤتم في الخيال، ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة»^(٢).

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أسسًا أخرى فقال: «ذكر النحويون دلائل لخصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

(١) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (ص ٤٢).

(٢) أسرار العربية، الأنباري (ص ٢٣).

الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض بينيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل بحث ونظر، وأجودها الثاني.

وذكر المصنف رحمته الله دليلاً رابعاً، وهو أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد فهي حرف، وإذا كانت ركنًا فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضاً فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات؛ لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر دليلاً لحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً^(١).

وعندي فيما مضى نظر من وجهين:

الأول: بعد استقراء النحويين لكلام العرب استقراءً تاماً، وتقسيمه حسب الدلالات التي ذكروها رأيناهم متفقين في العدد مختلفين في الأساس، وأول خلاف في هذا هو ما ورد في الرواية عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في تعريف الفعل، ففي الرواية التي نقلتها عن ابن الأنباري: «والفعل ما أنبئ به» وفي رواية أخرى: «والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى»^(٢)، زد على ذلك أن أبا حيان وغيره من المتأخرين توسعوا فذكروا أسساً أخرى، وكلها موضع نظر كما قالوا.

الثاني: بعد تقسيم الكلمات العربية ينبغي وضع حد جامع مانع لكل قسم يجمع كل أفراد القسم ولا يبقى منها شيئاً، ويمنع غيرها من الدخول تحت هذا القسم، فهل هذه الحدود موجودة عند النحويين؟

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (١/ ٢١-٢٢).

(٢) إنباه الرواة، القفطي (١/ ٣٩).

للإجابة عن هذا السؤال سطر النحويون مئات الصفحات قديمًا وحديثًا، وسأحاول هنا ذكر طرف مما كتبه؛ وأرى هذا كافيًا لإظهار المشكلة.

الاسم: ذكر أبو البركات بن الأنباري أن النحويين ذكروا فيه حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًّا، وأن منهم من قال: لا حدَّ له، ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى بالمثل^(١). ففي هذا التعدد والتشتت دليل على عدم وضوح هذا المصطلح، وتعذر وضع حدٍّ جامع مانع له.

وقد تحدث أحمد بن فارس عن حدود النحويين المتقدمين للاسم، وذكر ما يعارضها فقال: «فأما الاسم فقال سيبويه: الاسم نحو: رجل وفرس، وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد، إلا أن ناسًا حكوا عنه أن الاسم هو المحدث عنه، وهذا شبيه بالقول الأول؛ لأن (كَيْفَ) اسم ولا يجوز أن يحدث عنه. وسمعت أبا عبدالله بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد يقول: مذهب سيبويه أن الاسم ما صَلَحَ أن يكون فاعلاً قال: وذلك أن سيبويه قال: ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشبه ذلك لم يكن كلامًا، كما تقول: إن ضاربك يأتينا قال: فدل هذا على أن الاسم عنده ما صَلَحَ له الفعل. قال: وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن (كَيْفَ، وعندَ، وحيثُ، وأينَ) أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة، والدليل على أن (أَيْنَ، وكيف) أسماء قول سيبويه: الفتح في الأسماء قولهم: كَيْفَ وأين، فهذا قول سيبويه والبحث عنه. وقال الكسائي: الاسم ما وُصِفَ، وهذا أيضًا مُعَارِض بما قلناه من (كَيْفَ، وأين) أنها اسمان ولا يُعْنَتَان. وكانَ الفراء يقول: الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام، وهذا القول أيضًا مُعَارِض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنوّن ولا تضاف ولا يُضَاف إليها ولا يدخلها الألف واللام. وكان الأخفش يقول: إذا وجدت شيئًا يحسنُ له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثمَّ وجدته يشئ ويُجمع نحو قولك:

(١) أسرار العربية، الأنباري (ص ٢٧).

ابتدأ ابن السيد كلامه بالتعليق على قول الزجاجي: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الجر»^(١).

وعلق عليه فقال: «وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصحّ على الإطلاق؛ لأننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا يدخل عليه حرف خفض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب (ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره) فمن ذلك قول العرب: يا هناه أقبل لا يستعمل إلا في النداء خاصة، لا يقال: جاءني هناه، ولا: رأيت هناه. وهو يناقض ما صدر به كتابه.

وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً، وذلك نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يجازى بها، وكذلك جَيْرٌ، وَعَوْضٌ، ولعمرك، وأيمن الله، ونحو ذلك، كلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حدّاً، وإنما يسمى رسماً؛ لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود، ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون الجامع المانع.... يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء،.... ويمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه»^(٢).

ثم ذهب يلتبس لأبي القاسم الزجاجي العذر لعدم دقة تعريفه للاسم، وذلك أن أبا القاسم لم يسمّه حدّاً فيلزمه هذا، وإنما هو رسم رَسَم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب، وأن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا؛ لأنهم حدّوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه^(٣).

وبعد ذلك أورد أربعة عشر تعريفاً للاسم عند النحاة المتقدمين، وعقّب عليها

(١) الجمل، الزجاجي (ص ٢٢).

(٢) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، (ص ٥٩-٦٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٥٩-٦٠).

- بذكر ما يقدح في كل واحد منها، وهذا تفصيلها^(١):
١. المبرّد في المقتضب: «كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم». وضعفه أن كثيراً من الأسماء لا تجرّ.
 ٢. الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبو علي الفارسي: الاسم ما أخبر عنه، ويضعفه أن من الأسماء ما لا يُخبر عنه كأسماء الاستفهام.
 ٣. الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: إذا وجدته يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد منطلق، ثم وجدته أيضاً يُثنى ويُجمع نحو: زيد، وزيدان، وزيدون، ثم وجدته أيضاً يمتنع عن التصرف علمت أنه اسم، ويؤخذ عليه ما أخذ على سابقه، وأن من الأسماء ما لا يُثنى ولا يُجمع.
 ٤. للأخفش الأوسط أيضاً: ما يحسن فيه ينفعني ويضرني، ويُقال فيه ما قيل في السابق.
 ٥. ابن السراج: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً أو غير شخص، ولا يصح حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه مفرد.
 ٦. الزجاج: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ومكان، ولا يصح هذا إلا بزيادة: دال على معنى في نفسه غير دال على زمان محصّل، ولا مكان محصّل.
 ٧. السيرافي: ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصّل، ولا يصح إلا بزيادة: ويكون معناه في نفسه.
 ٨. الكسائي: الاسم ما وُصفَ.
 ٩. الفراء: الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة.
 ١٠. هشام بن معاوية الضرير: ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب، ولا تقول: مررت بـ (يضرّب).

(١) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، (ص ٦٠-٦٤).

١١. هشام بن معاوية أيضًا: ما يؤدي عن معنى، ولا يؤدي عن زمان ومكان. ويصح هذا التعريف إذا قيل: ما يدل على معنى في نفسه مفرد، ويؤدي عن زمان ومكان محصلين.

١٢. الرياشي: ما يُضمَر فيه، أي: ما يكون خبرًا، وعَقَّب عليه ابن السيد فقال: فسَّروه بأنه أراد: ما يحتمل ضميرًا ويكون خبرًا، فإن كان أراد ذلك فهو خطأ؛ لأن الأسماء الأعلام نحو زيد عمرو تكون أخبارًا ولا يُضمَر فيها، وينبغي على هذا التفسير أن تكون أن تكون الأفعال أسماء؛ لأنها تكون أخبارًا ويضمَر فيها^(١).

١٣. الطوال: ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف، وهو غير صحيح؛ لأن الأفعال تعتورها المعاني، ومن الأسماء ما لا يوصف.

١٤. معاذ الهراء: ما لم يدل على زمان.

١٥. بعض الكوفيين: الاسم ما نعت.

وبعد تفصيله لهذه التعريفات، وذكر اعتراضاته لها ختم ذلك بقوله: «فقد ثبت بجميع ما ذكرناه أن الأقوال كلها لا تصح أن تسمى حدودًا، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب»^(٢).

ثم حاول أن يضع حدًا جامعًا مانعًا للاسم فقال: «وأشبه الأقوال بأن يكون حدًا أن يُقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه»^(٣).

وبسبب هذا الاضطراب الشديد عند النحويين في حد الاسم ذهب ابن السيد إلى أهل المنطق فأورد بعض حدودهم للاسم وذلك في قوله: «وقد اختلف أهل المنطق أيضًا في تحديد الاسم، فقال أبو يوسف الكندي وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (ص ٥٩-٦٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٦٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٦٤).

والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكِسَائِيِّ: من أن الفعل ما دلَّ على زمان كخرج ويخرج دللنا بهما على ماضٍ ومستقبل^(١).

ويلحظ على ابن فارس ملحوظتان:

١. أنه قد عدَّ الزمن هو الأساس في تحديد الفعل، وأغفل الركن الثاني الذي يفهم من كلام سيبويه وهو الحدث.

٢. يظهر من كلامه الاقتصار في الزمن على الماضي والمستقبل، فكأنه لا يعدّ من الزمن الحاضر أو (الآن)، وستأتي مناقشة لذلك عند ابن السيد في النص التالي.

أما النص الثاني فهو ما ذكره ابن السيد البطليوسي، فقد بدأ حديثه بالكلام عن تعريف الزجاجي للفعل فقال: «قال أبو القاسم: والفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل.

قال المفسر: هذا كلام مجمل؛ لأنه لم يذكر فعل الحال، وهو مخالف لقوله في (باب الأفعال): الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعلٌ في الحال يسمى الدائم، وهذا الذي قاله في (باب الأفعال) هو التقسيم الصحيح^(٢).

وبعد ذلك أورد تعريفات للفعل، ثم أعقبها بما أخذه عليها، وهذا تفصيلها^(٣):

١. سيبويه: الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، وعُورض في هذا فقيل: هذا الحد لا يصح إلا على مذهب البصريين الذين يقولون: إن الفعل مشتق من المصدر، والحد إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها، وقد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها وهي ليس، وعسى، ونعم، وبئس.

(١) الصاحبي، ابن فارس (ص ٩٣-٩٤).

(٢) الخليل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (ص ٦١).

(٣) المرجع السابق (ص ٦٩-٧٢).

٢. الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: ما امتنع من التشبيه والجمع، ولم يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف، واعترض بأن من الأساء ما لا يُثنى ولا يُجمع، والحروف كلها لا تُثنى ولا تُجمع.

٣. الكسائي، والفراء، وجماعة من الكوفيين: ما دل على زمان وهو خطأ؛ لأن هذا التحديد تدخل تحته ظروف الزمان.

٤. قطرب: الفعل ضربان يدلّان على ثلاثة معان.

٥. الجرمي: الفعل ما حُسنت فيه التاء نحو: ضربت وقامت، ويؤخذ عليه أنه فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث.

٦. الطّوال: كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات.

٧. المبرّد: ما دل على حركة، وليس هذا حدًّا؛ لأن أسماء الفاعلين نحو: ضارب تدل على حركة، وقولنا: سكن الشيء، ووقف، ومات يدل على ارتفاع الحركة.

٨. للمبرّد أيضًا: ما دل على حدوث شيء في زمان محدود.

٩. له أيضًا ما احتمل الضمير.

١٠. للمبرّد كذلك: ما حَسُنَ فيه أَمْسَ وغَدًا، ويؤخذ عليه أنه أسقط فعل الحال، وأن الفاعل يدخل تحت هذا الحد.

١١. الأَخْفَشُ الأصغر علي بن سليمان: الفعل صفة ولا يُوصف.

١٢. أبو الحسن بن كيسان: الفعل ما كان مذكورًا لأحد زمانين: ما مضى، وما يستقبل، أو أحدهما وهو الحال.

وبعدما أورد اعتراضاته ومآخذه على هذه الحدود ذكر ما عرّفه به أهل المنطق فقال: «وقد اختلف المنطقيون أيضًا في تحديد الفعل -ويسمونه الكلمة- فقال أبو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن، وإن فرقت أجزاؤه لم تدل على شيء من معناها، وهو قول يمكن أن يُعترض فيه.

وقال أبو نصر الفارابي: الكلمة لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده،

ويدل بنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى، وهذا قول صحيح لا اعتراض فيه لمعترض^(١).

الحرف: تناول النحويون الحرف، وتشعبوا في تعريفه في نصوص متعددة لكنها في الغالب غير وافية، لذلك سأقتصر هنا على نص واحد، وهو ما ذكره ابن السيد البطليوسي، وذلك قوله: «قال أبو القاسم: والحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: من، وإلى، وثُمَّ، وما أشبه ذلك.....» وهذا الحد غير صحيح عند متأمله حتى يزداد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدًّا؛ لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو: أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة...»^(٢).

وبعد هذا أورد الحدود وما أخذه عليها كما فعل في الاسم والفعل، وقد ذكر للفعل ثمانية حدود^(٣):

١. سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهو حد صحيح لا مطعن فيه.
٢. الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: ما لا يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا الثنية، ولا الجمع، ولم يُجْز أن يتصرف، وهو خطأ؛ لأن الفعل داخلٌ تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضا ما لا يتصرف.
٣. المبرِّد: ما كان وصلًّا لفعل إلى اسم، أو عطفًا، أو تابعًا لتحدث به معرفة، أو كان عاملاً، ووصفه بأنه فاسد؛ لأن من الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء، ولمعنى النفي، والقسم، والتمني، والنهي، وغيره.
٤. الزجاج: ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته، ويتضح هذا بأنه أراد أنه

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (ص ٧٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٧٤-٧٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٥-٧٧).

يكون صفة معنوية لا صفة لفظية، والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى.

٥. الأخفش الأصغر علي بن سليمان: ما أفاد معنى لم يكن في الكلام، ووصفه بالفساد؛ لأن هذا موجود في الأسماء والأفعال.

٦. محمد بن الوليد: وُصلة شيء إلى شيء، ونقضه بأنه من الحروف ما ليس وصلة، ومن الأسماء ما هو وصلة كالذي فإنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل.

٧. أبو الحسن بن كيسان: ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل.

٨. أبو عبد الله الطوال: الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل.

وعقب ابن السيد البطليوسي على تعريفات النحويين بكلام فيه قسوة وشدة، لكنه يظهر ما يراه عالم بالمنطق خبيراً بما يتطلبه الحد من شروط الجمع والمنع، ويبين ضعف الأساس المنطقي الذي بنى عليه القدماء حدودهم، فقال: «وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوباً لما صدقناه»^(١).

وختم حديثه عن الحرف بالاستعانة بحدود أهل المنطق كما استعان بها في حد الاسم والفعل فقال: «قال أبو نصر الفارابي في تحديد الحرف: الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة، وهذا تحديد صحيح، وهو نحو ما قاله سيبويه: إنه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل، ونحو ما قلناه: إنه ما لم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة»^(٢).



(١) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (ص ٧٧).

(٢) المرجع السابق.

تأثير عدم وضوح الحدود في الدرس النحويّ

ما رأيناه في الصفحات السابقة من اضطراب وعدم وضوح في حدود أصناف الكلمات لابد أن يكون له تأثير في التأليف النحويّ، ويمكن أن يوضح هذا في ظاهرتين:

الظاهرة الأولى: الاختلاف في تصنيف الكلمات:

وهذه الظاهرة تبدو واضحة لكل دارس، وتكرر في كثير من الألفاظ، وذلك بأن يختلف النحويون في تصنيف كلمة ما بين نوعين من أنواع الكلمة، أو يختلف قول العالم الواحد في موضعين مختلفين، ويمكن أن يصنف هذا الاختلاف في أقسام:

القسم الأول: بين الأسماء والأفعال:

١- (نعم وبئس) ذهب الجمهور إلى أنها فعلا ن ماضيان بدليل إلحاق تاء التأنيث الساكنة (نَعِمْتُ وَبُسْتُ)، وذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما (نعم السير على بُس العير)^(١).

٢- (هات، وتعال) فعلا أمر عند الجمهور بدليل اتصالهما بياء المخاطبة (هاتي- تعالي)، واسما فعل عند جماعة من النحويين^(٢).

٣- حاشا: إذا كانت تنزيهية نحو (حاشا لله) فهي عند المبرّد، وابن جني، والكوفيين فعل؛ لتصرّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، ويرى ابن هشام أنها اسم مرادف للبراءة^(٣)، وذهب بعضهم إلى أنها فعل استعمل استعمال الأدوات^(٤).

٤- (أفعل) في التعجب: إذا قلت: ما أكرمَ زيدًا، فإن (أفعل) اسمٌ عند

(١) شرح قطر الندى، ابن هشام (ص ٤٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٥١).

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (ص ١٦٤).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (ص ٢٧٨).

الكوفيين، وفعل ماضٍ عند البصريين والكسائي^(١).

القسم الثاني: بين الأسماء والحروف:

١- إذا الفجائية: حرف عند الأخفش، وظرف مكان عند المبرّد، وظرف زمان عند الزجاج^(٢).

٢- إذما: قال سيبويه: إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية، وقال المبرّد وابن السّراج والفارسي: إنها ظرف زمان^(٣).

٣- إِذَنْ: قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم. (٤).

٤- أَل الموصولة: وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، وهي عند الجمهور اسم، وقيل: إنها حرف^(٥).

٥- أيمن في القسم: اسم عند الجمهور، وحرف عند الزجاج والرماني^(٦).

٦- رُبّ: حرف جر عند البصريين، واسم عند الكوفيين^(٧).

٧- لماً الرابطة: يرى سيبويه أنها حرف وجود لوجود، ويرى الفارسيّ وجماعة أنها ظرف بمعنى (حين) ^(٨).

٨- ما المصدرية: ذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة (أن) المصدرية، وذهب الأخفش، وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل، وهو الحدث^(٩).

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام (ص ١٢٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٠).

(۳) شرح قطر الندی، ابن هشام (ص ۵۶-۵۷).

(٤) مغنى اللبيب، ابن هشام (ص ٧١).

(٥) المرجع السابق (ص ٧١).

(٦) المرجع السابق (ص ١٣٦).

(٧) المرجع السابق (ص ١٧٩).

(۸) شرح قطر الندی، ابن هشام (ص ۶۱-۶۲).

(٩) المرجع السابق (ص ٦١).

٩- مُدٌ ومنذ: إذا وليهما اسم مجرور نحو مذ ساعة، أو منذ ساعة، فهما عند الجمهور حرفا جرٍّ، وقيل: اسمان مضافان^(١).

١٠- مَعٌ ساكنة العين: قال ابن هشام: «اسم بدليل التنوين ودخول الجارِّ في حكاية سيبويه: ذهبْتُ من مَعِه، وتسكين عينه لغة غَنَمٌ وربيعه، لا ضرورة.... واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس: إنها حرف بالإجماع مردود»^(٢).

١١- مهمما: يرى الجمهور أنها اسم، ويرى السهيلي وابن يسعون أنها حرف^(٣).

١٢- هو (إذا كان ضميراً للفصل): عدّه الجمهور حرفاً لا موضع له من الإعراب إذا وقع للفصل نحو: زيدٌ هو الفاضل، وقيل: هو اسم^(٤).

١٣- الواو في لغة (يتعاقبون فيكم): إذا لحقت الفعل وذكر بعدها الفاعل نحو: يلومونني أهلين فهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء حرف للدلالة على المؤنث في نحو (قالت امرأة العزيز)، وقيل: الواو اسم مرفوع على الفاعلية^(٥).

القسم الثالث: بين الأفعال والحروف:

١- عسى: ذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجّ بمنزلة (لعل)، وتبعهم ابن السراج وثعلب، ويراها البصريون فعلاً ماضياً، ويرى سيبويه أنها تكون فعلاً حين اتصال الضمير المنصوب بها^(٦).

٢- ليس: ذهب ابن السراج إلى أنها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية، وتبعه أبو علي الفارسي، وأبو بكر بن شقير، وجماعة، وذهب الجمهور إلى أنها فعل ماضٍ^(٧).

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، (ص ٣٧٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٧٠).

(٣) شرح قطر الندى، ابن هشام، (ص ٦١).

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، (ص ٣٩١).

(٥) المرجع السابق، (ص ٤٠٥).

(٦) المرجع السابق (ص ٢٠١).

(٧) المرجع السابق (ص ٣٢٥).

٣- كان وأخواتها (عند المبرد والزجاجي): قال السيوطي في (الهمع): «ذهب الزجاجي إلى أن (كان) وأخواتها حروف.

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل): الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير، وفي (كان) غريب.

وقال ابن الحجاج في النقد: حكى العبدى في (شرح الإيضاح) أن المبرّد قال: إن (كان) حرف، قال العبدى: وهذا أطرف من قول من قال: إن (ليس) و (عسى) حرفان.

قال ابن الحجاج: هو وإن كان بادئ الرأي ضعيفاً إلا أنه أقوى لمن تأمل؛ لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه»^(١).

كذا نقل السيوطي دون تعليق، وبالرجوع إلى (المقتضب) للمبرّد، تبين لي أن المبرّد يصنف (كان) وأخواتها أفعالاً، خلافاً لما نقله ابن الحجاج عن العبدى بالجزم بحرفيتها، ولإثبات ذلك أنقل هنا نصوص المبرد كما وردت في (المقتضب):

١. «هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد:

وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن.

اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع في ما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك.

وإنما صرّفن تصرف الأفعال لقوتهم، وأنت تقول فيهن: يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل»^(٢).

ففي هذا النص يؤكد المبرّد على عدم وجود الحدث في هذه الأفعال، وإنما جاءت لإفادة الزمن، ولكنه لم يذكر أنها حروف، وفي عنوان الباب تصريح بكونها أفعالاً.

(١) همع الهوامع، السيوطي (٢٨/١).

(٢) المرجع السابق (٩٧/٣).

٢. «هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد:

وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، وأضحى، ومادام، ومازال، وليس، وما كان في معناه:

وهذه أفعال صحيحة كـ(ضرب) ولكنّا أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد»^(١).

فهذا النص أكثر صراحةً في عدّها من الأفعال؛ ويتجلّى ذلك في تشبيهه لها بالفعل (ضرب).

بل إنه قد اختار في (ليس) كونها فعلاً^(٢).

هذا عن المبرّد، أما الزجاجيّ فقد أطلق عليها حروفاً في عنوانه فقال: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وصار.... وليس»^(٣).

ونقل محقق (الجمّل) د. علي توفيق الحمد تعليقاً لأحد شراح (الجمّل) فقال: «قال أبو القاسم ابن العريف المتوفى سنة ٣٩٠هـ في مخطوطة (شرح الجمّل) المحفوظة في دار الكتب المصرية: «وإنما سمّى الزجاجيّ (كان) وأخواتها حروفاً؛ لأنها لا تدل على حدث، ولا تضارع الفعل المتعدي فضعفت لذلك، فأشبهت الحروف، فسماها حروفاً لذلك»^(٤).

ولا أصل لهذا القول؛ لأنّي رأيت الزجاجيّ يتجوّز في إطلاق الحرف على ما ليس بحرف، ومن ذلك أنه قال: «وحروف الجزاء إن، ومهما، وحيثما، وإذما، وكيف،

(١) همع الموامع، السيوطي (٨٦/٤).

(٢) المرجع السابق (٨٦/٤)، (١٩٠).

(٣) الجمّل، الزجاجيّ (ص ٤١).

(٤) المرجع السابق.

وأين، وأيّ، وأيان، وما، ومن، فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب»^(١).
وقال في موضوع آخر: «والمبني من الأسماء على الفتح: أين، وأيان...، والمبني على الوقف من وكم... وجميع ما يبنى من هذه الأسماء فإنما تبين لمضارعها الحروف»^(٢).

فبهذه النقول عن المبرّد والزجاجي يتضح عدم الدقة في ما نقله السيوطي عن ابن الحاج، إلا إذا ظهرت نصوص للمبرّد والزجاجي غير ما ذكرته تصرّح بحرفية هذه الأفعال.

الظاهرة الثانية: محاولات الخروج على التقسيم الثلاثي:

عدّ النحاة المتقدمون هذا التقسيم الثلاثي من المسلمات مستدلين بالإجماع أو شبه الإجماع عليه، وقد ذكر الزجاجي أن تصنيف سيبويه يُعدّ من الأشياء التي تقبل بديهةً بغير دليل ولا برهان مع أن سيبويه لم يقرنه بدليل على صحته^(٣).

وطالب الزجاجي من يدّعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو خامسًا بتوضيحه مع يقين منه بعدم إمكان ذلك قال: «والمدّعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمّن أو شاكّ، فإن كان يقينًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام؛ ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلًا، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقنناه، وعرفناه حقيقة، وصحّ في العقول بشكّ من شكّ بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق»^(٤).

وقال الأشموني بعد ذكره للأقسام الثلاثة: «والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يُعتدّ بخلافه»^(٥).

(١) الجمل، الزجاجي (ص ٢١١).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (ص ٤١).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٣).

(٥) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (١/ ٢٣).

هذا هو الغالب عند معظم النحويين، إلا إنه قد ظهرت بعض المحاولات للخروج عن هذا المثلث الذي أطر به النحويون كلمات العربية، وفي الصفحات التالية عرض لما اطلعت عليه من محاولات، وقد رتبها تاريخياً.

الفراء: (كلا وكلتا):

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الملقب بالفراء، ولد سنة ١٤٠هـ، وأخذ عن الكسائي، وكان أبرع الكوفيين وأعلمهم؛ وقد رشحه الكسائي لمناظرة سيبويه في (المسألة الزنبرورية)، وألف: معاني القرآن، والبهاء في ما تلحن فيه العامة، واللغات، والمصادر في القرآن، وآلة الكتاب، والنوادر، والمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، والحدود، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧هـ^(١).

سار في منهجه النحو على العناية بالمعنى، وكانت له بعض اللمحات المجدة في التقعيد النحوي، ومن ذلك قوله في (مات زيداً): «لو عاملت المعنى لوجب أن تقول: (مات زيداً)؛ لأن الله هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ فأردت: سكنت حركات زيداً»^(٢).

هذا عن شخصية الفراء، أما عن محاولته الخروج على التصنيف الثلاثي فقد أوردها أبو بكر الزبيدي الأندلسي في (طبقات النحويين واللغويين)^(٣)، وأنقلها هنا بنصها: «قال أبو العباس [ثعلب]: قال الخليل: (كِلَا) اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكني والظاهر؛ لأنني أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، وكلمني كلا الزيدين فلا تتغير،

(١) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ص ١٣١-١٣٣)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي (٢٣-٧ / ٤).

(٢) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ص ١٣١)، إنباه الرواة، القفطي (٩ / ٤).

(٣) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ص ١٣٣).

وأقول في المكني: رأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليّ كلاهما، فأشبهت الفعل، لأنني أقول: قضى زيدٌ ما عليه، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحق، فتصير الألف ياءً مع المكني»^(١).

وقال ابن غازي المكناسي في شرحه على الألفية عند حديثه عن إجماع النحويين على التصنيف الثلاثي: «فإن قيل: فأين الإجماع، وهذا الفراء قرُنَ سيويه يقول في (كلا): ليست باسم ولا فعل ولا حرف وإنما هي بين الأسماء والأفعال؟ قلنا: إذا تأملت كلامه ظهر لك أنه لم يحكم عليها بأنها غير أحد الثلاثة، وإنما توقف فيها: هل هي اسم أو فعل؛ لتعارض أدلتها عنده»^(٢).

هذا ما وجدته عن محاولة الفراء، ولي عليه عدة تعليقات:

١. توقف الفراء في تصنيفها دليل على أنه لا يعدّها اسمًا ولا فعلًا بل يراها شيئًا آخر، خلافًا لما ذكره ابن غازي المكناسي من تحيُّره بين وضعها مع الأسماء ووضعها مع الأفعال.

٢. دليل الفراء على عدم اسميتها دليل قوي، وهو ظاهر لكنه لم يمثّل له، ويمكن أن تمثل له بقولك: جاء كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، فمعمول الفعل ومعمول الجار هو الضمير (هما) فكأن (كلا) لغو، وكذلك: جاء كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين المعمول (الرجلين)، ويشكل عليه حالة الرفع فلو كانت (كلا) لغوًا لقلنا: جاء كلا الرجلان على تقدير: جاء الرجلان.

٣. تشبيه (كلا) بالفعل عند الفراء تشبيه شكليّ فقط كما مثّل، وهو ضعيف جدًّا؛ لأن (كلا) لا تحمل واحدةً من دلالاتي الفعل: الزمن، والحدث، ولا تتصرف تصرف الأفعال.

(١) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ص ١٣٣).

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراوي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي المكناسي (١/ ١٥٩-١٦٠).

شهاب الدين القرافي (الإتباع):

أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي يلقب شهاب الدين، ولد في مصر سنة ٦٢٦هـ، وأخذ عن عدد من العلماء منهم ابن الحاجب، والعز بن عبدالسلام، وبرع في علوم عدة وخصوصاً أصول الفقه، ومن مؤلفاته: الاحتمالات المرجوحة، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والخصائص، وشرح تنقيح الفصول، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم، والقواعد الثلاثون في علم العربية، توفي سنة ٦٨٢هـ^(١).

ووردت محاولة إيجاد قسم رابع للكلمة في كتابه (الخصائص)، وموضوع هذا الكتاب هو خصائص أقسام الكلمة الثلاثة، وقد ناقش فيه ما قاله النحويون في تحديد هذه الأصناف وعلاماتها، لكنه بالغ في ذكر بعض المسائل الصورية الجدلية التي لا يمكن الوصول فيها إلى نتائج من مثل قوله: «... وأيضاً فيمكننا أن نُخبر عن الحرف ونخبر به على سبيل التفصيل، فنقول: (ثُمَّ) حرف عطف،... وأحد حروف العطف (ثُمَّ)»^(٢)، وكذلك قال في الفعل فأورد إشكالاً على قول النحويين: الفعل لا يُخبر عنه، فقال: «وأشكل على ذلك قولنا: (قام) فعلٌ ماضي، و (قام) ثلاثة أحرف»^(٣). ولو ذهبنا في مناقشة القواعد النحوية هذا المذهب لاستمرت المناقشات بلا نهاية ولا نتيجة.

وقد تحدث في الخبيصة الأولى من كتابه عن الحصر في الأقسام الثلاثة، وناقش استدلال النحويين على هذا الحصر، وختم هذه الخبيصة بإثبات قسم رابع فقال: الحصر غير واقع قطعاً؛ لدلالة الدليل على قسم رابع، وهو ما نص عليه النحاة والأصوليون من التوابع، نحو: حسنٌ بسنٍّ، وجائع نائع، وشيطان ليطان، ونحو

(١) منقول باختصار من ترجمته الواردة في مقدمة كتابه: الخصائص، القرافي (ص ٩-١٤).

(٢) الخصائص، القرافي (ص ٨٠-٨١).

(٣) المرجع السابق (ص ٨٨-٨٩).

ذلك....، وفرّقوا بين هذا القسم وبين التأكيد بأن التأكيد يفيد تقوية الكلام، وهذا لا يفيد، وبينه وبين المرادف بأن المرادف له معنى»^(١).

وأُتبع هذا النص بالاستدلال على عدم انتهاء الإتياع إلى أي واحد من الثلاثة فقال: «ولفظ لا معنى له لا يمكن أن يكون اسماً؛ لأن الاسم لا بدّ له من مسمّى، وحيث لا مسمّى فلا اسم، ولا فعلاً لوجوه:

أحدها: أنه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة.

وثانيها: أنه تابع للأسماء مفرد كالنعت، والفعل لا يصلح لذلك.

وثالثها: أنه لا يشعر بالمصادر البتّة ولا بشيء يضمّه الزمان.

ولا حرفاً؛ فإن معاني الحروف من الربط، والعطف، وغيرهما مما عدّه النحاة منفي فيه»^(٢).

هذا مختصر كلامه، وفيه نظر من جهات:

١. اقترح القرافي تصنيف الإتياع قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة، ولم يضع له اسمًا.
٢. نفيه للحرفية والفعلية عن ألفاظ الإتياع سائغ؛ أما نفيه للاسمية عنها اعتمادًا على عدم المعنى ففيه نظر؛ لأن غالب ألفاظ الإتياع ذات معانٍ كما فصل ذلك أبو علي القالي في (الإتياع)، وأحمد بن فارس في (الإتياع والمزاوجة)، والسيوطي في (الإتياع).
٣. ألفاظ الإتياع في معظمها لها معانٍ كما تقدم، وقليل منها ليس له معنى، ومنه (بسنٌ) في قولنا: حسنٌ بسنٌ، قال ابن دريد: «سألت أبا حاتم عن (بسن) فقال: ما أدري ما هو»^(٣)، وقد بنى القرافي كلامه على هذا القسم الذي ليس له معنى، والذي ينبغي هو تخصيص هذا القسم دون غيره.

٤. الإلتباع في رأيي زيادة صوتية على وزن الكلمة ورويًا لتأكيد الكلام وتقويته،

(١) الخصائص، القرافي (ص ٤٣-٧٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٧٥-٧٦).

(۳) جمهرة اللغة، ابن دريد (۳/ ۱۲۵۳).

ولا يتجاوز ذلك، وإعرابه من قبل الامتداد الصوتي للكلمة، فالبحث عن تصنيف لهذا النوع في الألفاظ غير وارد.

أبو جعفر بن صابر (الخالفة):

أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي، كان رفيقاً لأبي جعفر بن الزبير، وكان كاتباً مترسلاً، شاعراً حسن الخط، من رؤساء أهل العلم بالنحو، خرج من الأندلس ونزل مصر بعد ٧٠٠ هـ، وسمع الحديث. لم تذكر في مصادر الترجمة سنة وفاته، ولا مؤلفاته، ولم أعثِر إلا على ما أُثبتَ نقلاً عن محقق (التذيل والتكميل)^(١).

قال أبو حيان: «وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثمّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم الفعل)، وكان يسميه (خالفة)؛ إذ ليس عنده واحداً من الثلاث، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة»^(٢).

وقال الأشموني بعد ذكره للأقسام الثلاثة: «والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يُعتدّ بخالفة»^(٣). وعلّق عليه الصبان: «قوله: من لا يُعتدّ بخالفة هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً، وسماه خالفة، والحق أنه من أفراد الاسم»^(٤).

هذا ما ذكره النحويون عن محاولة أبي جعفر بن صابر، ولي عدة تعليقات:

١. تميز أبو جعفر بن صابر عن سابقيه: الفراء والقرافي بأنه اقترح قسماً رابعاً، ووضع له مصطلحاً (الخالفة)، وبهذا تميز عن جميع النحويين على مدى ثلاثة عشر قرناً منذ وضع أبي الأسود الدؤلي للتصنيف الثلاثي إلى النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري حين بدأ بعض المعاصرين الحديث عن تغيير النظام الثلاثي.

(١) التذيل والتكميل، أبو حيان (٢٣/١)، وينظر: همع الهوامع، السيوطي (١٢١/٥).

(٢) المرجع السابق (٢٣-٢٢/١).

(٣) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (٢٣/١).

(٤) المرجع السابق.

٢. لم يأخذ النحويون هذا المحاولة مأخذ الجدّ، بل عدّوها من قبيل الغرائب والنوادر، ووصفوا صاحبها بأنه لا يُعتدّ بخلافه؛ لذلك لم تأخذ حظّها من الدراسة.

٣. مصطلح (الخالفة) ليس من وضع أبي جعفر بن صابر، بل كان مستعملاً قديماً عند أهل المنطق، فقد ذكره محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (٣٨٧هـ) في الفصل الثالث من فصول المنطق فقال: «والخوالف هي التي يسميها النحويون الأسماء المبهمة والمضمرة، وأبدال الأسماء، مثل: أنا، وأنت، وهو»^(١).

وليست مقتصرة على الضمائر، بل تشمل غيرها كأسماء الإشارة، ذكر ذلك الخوارزمي فقال: «الأسماء المبهمة مثل: هذا، وذاك، وهذه، وتلك»^(٢). وأخذ المتأخرون بهذا المصطلح في تصنيفاتهم كما سيأتي.

٤. ما رآه ابن صابر من عدّها قسمًا مستقلًّا عن الأسماء وعن الأفعال له حظّ كبير من القوة، فقد ذكر النحويون أن هذه الألفاظ «لا تتصرف تصرف الأفعال في نفسها ولا في معمولها، بل تلزم ما وُضعت عليه من لفظ، ولا بتأخر المعلوم، ولا تصرف الأسماء، فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً، ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء غيرها»^(٣).

٥. تكلف بعض النحويين البحث عن مسوِّغات لإحقاق هذه الألفاظ بالأسماء، ومن توسَّع في ذلك ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسيّ، قال ابن جني: «فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وُجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء»^(٤)، ثم ذكر هذه العلامات، ومنها:

أ- التنوين في نحو صه، وأف.

ب- التثنية في (دُهُدْرَيْن) ،

(۱) مفاتیح العلوم، الخوارزمی (ص ۱۶۹).

(٢) المرجع السابق (ص ٦٨).

(٣) المساعد، ابن عقيل (٢/ ٦٣٩)، وينظر: همع الهوامع، السيوطي (٥/ ١٢١).

(٤) الخصائص، ابن جنّي (٤٤/٣)، وينظر: المسائل الحليّات، أبو علي الفارسيّ (ص ٢١١).

ج- الجمع في هيهات.

د- التأنيث في نحو هيهاة وهيهات.

هـ- الإضافة في مثل: دونك، ووراءك، ومكانك.

و- لام التعريف في: النجاءك.

ز- التصغير في نحو: رويدك.

وهذا التشبيه بالاسم يظهر فيه التكلف للمتبصر، فهو لا يعدو أن يكون شبهاً شكلياً في بعض الألفاظ، والعلامات المذكورة مخصصة في بعض ألفاظ أسماء الأفعال، وليست قياساً فيها، ولا تُكسب هذه الألفاظ معانيها التي يكتسبها منها الاسم كمعاني التنوين المعروفة، والتعريف لـ(ال)، والتثنية والتصغير، والجمع.

٦. يرى الكوفيون هذه الألفاظ أفعالاً حقيقية؛ لدلالاتها على الحدث والزمان^(١)، وهذا القول ضعيف؛ لعدم تصرفها تصرف الأفعال.

الدكتور إبراهيم أنيس (التصنيف الرباعي):

تحدث عن هذا التقسيم في كتابه (من أسرار اللغة) تحت عنوان: أجزاء الكلام، وليبيان السبب الذي دفعه إلى الاستدراك على القدماء نراه يبين في صدر هذا الفصل الذي عقده لهذه المحاولة أن الذي دفعه إلى ذلك فقط عدم قدرة النحويين على تحديد المقصود من الأصناف الثلاثة، قال مفصلاً ذلك: «وجدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال.... أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال»^(٢).

أما الأساس الذي بنى عليه محاولته فقد رأى «أنه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (٢/ ٤٨٤)، وجمع الهوامع، السيوطي (٥/ ١٢١).

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس (ص ٢٧٨ - ٢٨٠).

الكلام وتعريفها أسسًا ثلاثة:

١. المعنى.
 ٢. الصيغة.
 ٣. وظيفة اللفظ في الكلام.
- ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس؛ وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل: قائل، وسامع، ومذيع أسماء وأفعالاً في وقت واحد^(١).

وصنّف كلمات العربية وفق ما يلي:

- ١- الاسم، وتحت ثلاثة أنواع:
 - أ- الاسم العام، مثل: كتاب وشجرة وإنسان.
 - ب- العلم: كأسماء الرجال، والنساء، والبلاد وغيرها.
 - ج- الصفة نحو: كبير وأحمر.
 - ٢- الضمير، ويندرج تحته أنواع:
 - أ- الضمائر.
 - ب- ألفاظ الإشارة.
 - ج- الموصولات.
 - د- العدد.
 - ٣- الفعل، ووظيفته الإسناد، ومعناه: إفادة الحدث في زمن معين.
 - ٤- الأداة: وتشمل ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها حروف النفي، والجر، والاستفهام، وظروف الزمان والمكان، ونحوها.
- هذا ملخص تصنيفه للكلمات، ولي عليه عدة تعليقات:

(١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس (ص ٢٨١).

- ١- بنى تصنيفه على ثلاثة أسس؛ وهذا في نظري غير جيّد؛ لأن التصنيف لا يكون دقيقاً إلا إذا بُني على أساس واحد، فلا يمكن أن نصنف أشياء متعددة تصنيفاً واحداً مبنياً على حسب لونها، وشكلها، ومادتها.
- ٢- اقتصر في الاسم على أسماء الذوات دون أسماء المعاني، وكذلك أهمل اسم الجنس، واسم الجمع، وغيرها^(١).
- ٣- وضع العدد ضمن الضمائر، وحيثه في ذلك أن هذه الأسماء يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، فقولنا: ثلاثة رجال يغني عن قولنا: رجل، ورجل، ورجل^(٢)، والحق أن هذه الألفاظ تختلف عن الضمائر في سمات متعددة منها: الإعراب، والاشتقاق، وقبول علامات الاسم كالجر والتنوين والنداء، و(أل)^(٣).
- ٤- قسم (الأداة) عنده غير محدد؛ فقد ذكر أنه يدخل فيه ما بقي من ألفاظ اللغة، وذكر منها أمثلة، وكان الأولى به تحديد ما يدخل في هذا القسم تحديداً دقيقاً.
- ٥- لا يظهر مكان بعض الألفاظ في هذا التقسيم كأسماء الأفعال، و(كان) وأخواتها.

الدكتور مهدي المخزومي (تصنيف رباعي أيضاً):

وردت هذه المحاولة في كتابه (النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج الحديث) حيث أورد الأصناف الثلاثة مبتدئاً بالفعل، وعرفه بأنه: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة^(٤)، ثم ذكر أقسام الفعل وهي عنده خمسة^(٥):

- ١- فَعَلَ ٢- يَفْعَل ٣- فاعل (وهو الذي يسميه الكوفيون الفعل الدائم)
- ٤- افْعَل ٥- فَعَالٍ

(١) ينظر: أقسام الكلام العربي، فاضل الساقبي (ص ١٢١-١٢٢).

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس (ص ٢٩٣).

(٣) ينظر: أقسام الكلام العربي، فاضل الساقبي (ص ١٢٣).

(٤) النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، مهدي المخزومي (ص ١٩٩).

(٥) المرجع السابق (ص ٢٢-٢٤).

ثم ذكر الاسم وعرفه بأنه: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان^(١).
أعقب ذلك بالحديث عن الحرف وسماه (الأداة)، وهو عنده: ما لا يدل على معنى
إلا في أثناء الجملة، والأدوات عنده ستة أنواع^(٢):

١ - الاستفهام وأدواته (هل والهمزة).

٢ - النفي وأدواته (ما، ولا).

٣ - التوكيد (إنّ، ونون التوكيد).

٤ - الشرط (إنّ، وإذا، ولو).

٥ - الاستثناء (إلا).

٦ - الوصل (ما، وأن، وإذا، ولو) الموصولات.

وبعد ذلك تحدّث عن دافعه إلى اقتراح قسم رابع فقال: «الفعل، والاسم،
والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم
كانوا قد وفّوا هذه الأقسام حقّها من الدرس، ولكنهم لم يفعلوا؛ لأنهم كانوا يعنون
بأمور لا تخص الدراسة اللغوية، أو النحوية، ولا صلة لهم بها، وهم إذ تناولوا هذه
الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، وإذ كانت الأسماء هي التي
تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصباً عليها؛ لأنها معمولات يبدوا تأثير
العامل فيها واضحاً....

أما الفعل والأداة فلم يوفوهما حقهما، ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من
صلة بالعمل والعامل، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء رفعاً وخفضاً ونصباً.

ومهما يكن من أمر فقد غر القوم متشبّثين بهذا التقسيم الثلاثي حتى بدا وكأنه
تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات
لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يُشرّ

(١) النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، مهدي المخزومي (ص ١٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٩-٤٢).

إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، و(امرأة) على إنسانة أنثى لا بعينها،.... ولكنها تستعمل استعمال هذا كله، وتدل على ذلك كله، لم تكن الكلمات المبهمات إلا اشارات، أو كنايات؛ لأنها تشير إلى كل ذلك، ويكنى بها عن كل ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه صرف النحاة قديماً وحديثاً، وهي:

١- الفعل ٢- الاسم ٣- الأداة ٤- الكناية

وقد فصل مفهوم الكناية، وأقسامها بقوله: «الكنايات أو الإشارات في العربية طوائف تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة، وباستعمال خاص، ولأهميتها في الكلام نعرض هنا تصنيفها، وبيان وظائفها بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل، ولا ريب أن النحاة قد التفتوا إليها، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تُمنح من عناية واهتمام، ولم يهتمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلا ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير في ما بعدها من أسماء وأفعال»^(١).

وأعقب هذا الكلام بتفصيل لأقسام الكنايات عنده، وهي:

١- الضمائر.

٢- الإشارة.

٣- الموصول بجملته.

٤- المستفهم به، وهي عنده ألفاظ تضمّنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحملت

عليها، واستعملت استعمالها، ومنها مَنْ، وما، وكيف، ومتى، وأين.

(١) النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، مهدي المخزومي (ص ٤٧).

٥- كلمات الشرط؛ وهي كنايات تضمنت معنى (إن) في الشرط فحملت عليها، واستعملت استعمالها، ومنها: مَنْ، وما، ومتى، وكيف، وحيثما.

هذا مجمل ما ذكره الدكتور المخزومي، ولي عليه عدة تعليقات:

١- ذكر أن النحويين كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة النحوية واللغوية، وأنهم لا يتناولون الأقسام الثلاثة إلا على أساس نظرية العامل، وأن الفعل والأداة لم يأخذا حقهما من الدرس إلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء رفعاً، وخفضاً، ونصباً، وهذا الكلام فيه من بخس العلماء حقهم، وإظهار الأمر على غير واقعه ما يظهر لكل منصف، فإذا نظرنا إلى ما ذكره النحويون في باب المبتدأ والخبر مثلاً فسنجد أن جل ما ذكره النحويون فيه لا يتناول تأثيره في الاسم، ومثل ذلك تقسيمات الفعل المختلفة: بحسب الصيغة، وحسب الزمن، وغيرها من التقسيمات النحوية، وكذلك تقسيماته في علم التصريف.

وكذلك الحروف فقد ذكر النحويون أدوات كثيرة غير عاملة وتناولوها بالدراسة، مثل: ما، ولو، وقد، وسوف، والسين، وغيرها كثير.

٢- ذكر أن النحويين لم يمنحوا الكنايات ما يجب أن تُمنح من عناية واهتمام، ولم يهتمهم من جوانبها إلا ما كانوا يتوهمون لها من تأثير في ما بعدها من أسماء وأفعال، وهذا القول غير منصف للعلماء، فقد تحدثوا عن الضمير من جوانب متعددة لا علاقة لها بتأثيره في غيره، وعرضوا لأسماء الإشارة بعيداً عما ذكره، وكذلك تحدثوا عن الأسماء الموصولة في كل تفاصيلها، ومعظم هذه التفاصيل لا تتناول العمل.

٣- وضع الكناية صنفاً رابعاً، وأدرج تحته خمسة أنواع، أما الثلاثة الأولى فرأيه فيها وجيه، فالضمير، والإشارة، والموصول خوالف أو كنايات تخلف الاسم وتعبّر عنه.

أما ما ذكره عن المستفهم به، وكلمات الشرط من أنها تضمنت معنى أداتي الاستفهام والشرط فضعيف جداً، فلا يمكن بحال من الأحوال أنه يُقال: إن كيف والهمزة بمعنى واحد في الاستفهام، ولا يُقال: إن (إن) الشرطية بمعنى (مَنْ) الشرطية.

الدكتور تمام حسان (التصنيف السباعي):

ورد هذا التصنيف في الفصل الرابع في كتابه: (اللغة العربية: معناها ومبناها)^(١)، الذي خصصه للحديث عن النظام الصرفي، وقد ذكر في صدر كلامه السبب الذي دفعه إلى مخالفة النحويين في تصنيفهم، وملخصه أن النحويين دائماً ما يبنون تصنيفهم على أساس واحد: إما المبنى وإما المعنى، فابن مالك في ألفيته عندما يقول:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فرّق بين الأصناف من جهة المبنى، وفي تعريف النحويين للأصناف بقولهم: «الاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك» استناداً إلى المعنى.

ويرى د. تمام حسان أن «التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني على نحو ما ترى في ما يلي:

أ- المباني: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، الرسم الاملائي.

ب- المعاني: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي^(٢).

وبناءً على هذه الأسس رأى «أن التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى^(٣)».

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان (ص ٨٦-١٣٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٨٧-٨٨).

(٣) المرجع السابق، (ص ٨٨).

ونتيجة لهذا التطبيق توصل إلى أن أقسام الكلام سبعة، وحاول أن يفرق بين كل واحد من هذه الأقسام وبين الأقسام الأخرى من حيث المبني (أي: الصورة الإعرابية والرتبة....) ومن حيث المعنى (أي: التسمية، والحدث،....) ^(١).

وهنا نبه تنبيهاً مهماً وهو «أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلام لا بد أن يتميز من قسمه من هذه النواحي جميعاً، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني، والمعاني» ^(٢).

وبعد ذلك شرع في بيان الأقسام السبعة، والحديث عن كل قسم من حيث الأفرع الاثني عشر لاعتباري المعنى والمبني.

والأقسام السبعة التي وضعها هي ^(٣):

١- الاسم، ويشمل خمسة أقسام فرعية:

أ- الاسم المعين (اسم الجثة).

ب- اسم الحدث (المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة).

ج- اسم الجنس (اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع).

د- (اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة).

هـ- الاسم المبهم (الأسماء التي تدل على معين كالجهاز، والأوقات، والموازن،

والمكايل، والمقاييس، والأعداد).

٢- الصفة، وتشمل:

أ- صفة الفاعل.

ب- صفة المفعول.

ج- صفة المبالغة.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان (ص ٩٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٩٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٩٠-١٣٢).

د- الصفة المشبهة.

هـ- صفة التفضيل.

٣- الفعل:

أ- فَعَلَ.

ب- يَفْعَلُ.

ج- افْعَلْ.

٤- الضمير، ويدخل تحته ثلاثة أقسام:

أ- ضمائر الشخص.

ب- ضمائر الإشارة.

ج- ضمائر الموصول.

٥- الخوالف، وتشمل:

أ- خالفة الإخالة (اسم الفعل).

ب- خالفة الصوت (اسم الصوت).

ج- خالفة التعجب (صيغة التعجب).

د- خالفة المدح أو الذم (فعلا المدح والذم).

٦- الظرف:

أ- ظرف المكان.

ب- ظرف الزمان.

٧- الأداة:

أ- الأداة الأصلية (حروف الجر، والعطف، والنسخ...).

ب- الأداة المحوَّلة ويكون التحويل من:

- الظرفية (تحويل الظروف إلى الاستفهام والشرط).

- الاسميّة (تحويل بعض الأسماء المبهمة إلى معانٍ أخرى كالاستفهام والشرط مثل: كم، وكيف).

- الفعلية (تحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها).

- الضميرية (تحويل مَنْ، وما، وأي، وغيرها إلى معاني الشرط، والاستفهام، والمصدرية، والظرفية...).

هذا ملخص تصنيف د. تمام حسان للكلم، ولي عليه تعليقات:

١- اعتمد في هذا التصنيف على أساسين رئيسيين متفرعين إلى اثني عشر أساساً فرعياً، وهذا في رأيي يضعف هذا التصنيف؛ لأن التصنيف ينبغي أن يعتمد فيه على أساس واحد، فلا يمكن أن تصنّف أشياء متعددة على حسب لونها وشكلها وحجمها مجمعة، بل لا بد أن يكون لكل أساس تصنيف مختلف.

٢- من النتائج الجيدة لهذا التصنيف فصل الصفات والظروف والضمائر عن الأسماء، وكذلك إخراج الأفعال الناسخة عن صنف الأفعال؛ لافتقارها إلى الحدث.

٣- ما وضعه تحت صنف الأدوات المحوّلّة يمكن أن يكون من الخوالف، فهي في حقيقتها حسب تصنيفه ألفاظ تخلف غيرها في استعمالها.

٤- قسم الضمائر عنده يمكن أن يعدّ أيضاً من الخوالف فهي ألفاظ تخلف الاسم في استعمالاته.

وما يجب أن يُشار إليه هنا أن هذا التصنيف بعينه قد ظهر في كتاب مستقل لباحث آخر هو د. فاضل مصطفى الساقى تحت عنوان (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)، وهو في أصله أطروحة علميّة لنيل درجة الدكتوراه، وكانت تحت إشراف د. تمام حسان.

وقد أشار د. تمام حسان في مقدمته التي كتبها لهذا المؤلّف إلى السبب في ظهور هذا التصنيف مرةً أخرى منسوباً إلى باحث آخر بعد أن نشره هو في كتابه (اللغة

العربية: مبناهاً ومعناها)، فقال: «وما كاد الطالب يتم تسجيل الموضوع بالكلية حتى تغيب عنها زمناً طويلاً، إذ عاد إلى العراق، وانقطعت أخباره عن المشرف زمناً، حتى يئس المشرف من عودة الطالب أو كاد، وكان المشرف في ذلك الوقت يقوم بجمع المادة لكتابه (اللغة العربية: معناها ومبناها) فكشف له تفكيره في موضوع الكتاب أن تقسيم الكلم جزء لا يمكن لموضوع الكتاب أن يتم بدونه، وفي غمرة اليأس من عودة الطالب عكف المشرف على الموضوع بالدرس حتى خرج منه بفهم معين استغرق عرضه في الكتاب المذكور سبعا وأربعين صفحة.

وهكذا جاء الموضوع في هذا الحيز الضيق شديد التركيز، موجز العبارة، يعرض النتائج ولا يعرض تفاصيل الاستقراء، ويحدّد الفكرة ولا يجدد الحيز للشاهد.

ثم عاد الطالب إلى الكلية مستعداً لمواصلة العمل، وأجرى مع المشرف حواراً حول الموقف الذي تغير بظهور موضوعه ضمن مواضيع الكتاب.... فكان رأي المشرف أن الذي ظهر في كتابه إنما هو رأيه في الموضوع، ولا ينبغي بالضرورة أن يكون رأي باحث آخر....، ونصح المشرف الطالب بمواصلة بحث الموضوع..... وكان هناك اعتبار آخر ربما شجّع الطالب والمشرف معاً على التمسك بهذا الموضوع، وهو اختلاف تكوين رسالة لا بد أن يطبعها طابع التخصص والتعمق، وأن سبعا وأربعين صفحة من كتاب قد تصلح مرجعاً من مراجع بحث مستقل للحصول على درجة علمية، ولكنها بالتأكيد لا يمكن أن تغني عنه مهما كانت قيمتها^(١).

وهذا الموقف من د. تمام حسان رَحِمَهُ اللهُ يظهر أمانته العلمية، وشجاعته في إظهار الحقيقة مع علمه بما قد يُقال تجاه هذا العمل، وكذلك يظهر حرصه على حفظ حق الطالب في نشر ما كتبه، مع أنه كان بإمكانه صرف الطالب عن هذا البحث وإخفاء موضوع الرسالة.

(١) أقسام الكلام العربي، فاضل الساقبي (مقدمة د. تمام حسان، ص ٢٠-٢١).

ومع ذلك فإن ما ذكره من تسويغ لإعادة نشر التصنيف في رسالة د. فاضل الساقى لا يُعدّ سبباً مقبولاً؛ لأن كل مادة الرسالة العلمية تدور حول محور التصنيف السباعي الذي نشره د. تمام حسان سابقاً، وهي في مجملها لا تخرج عن المقدمات التاريخية للتصنيف، أو التفضيلات للمنهج الذي اتبع في هذا التصنيف.

ومع ذلك كله فإنني قد انتفعت بهذه الرسالة العلمية، واستفدت منها -وخصوصاً في الجانب التاريخي- فائدة كبيرة.

الدكتور محمد الأوراعي (التصنيف الثماني):

أورد هذا التصنيف في الفصل الرابع من كتابه (الوسائط اللغوية - الجزء الأول)، تحت عنوان: التصنيف العلاقي للمفردات البحتة^(١).

ولم يبين في هذا المؤلف الدافع الذي حمله على الخروج عن التصنيفات السابقة، لكن من خلال المحاضرات التي كان يلقيها في (وحدة تجديد المعرفة اللغوية) في كلية اللغة العربية بالرياض سمعت منه أن الذي دفعه إلى ذلك سببان:

١- عدم وضوح الحدود للأصناف الثلاثة، والمعرفة النحوية ينبغي أن تكون واضحة كلّ الوضوح قاطعةً بشكل صارم غير قابل للاحتمال.

٢- وجود ألفاظ كثيرة في اللغة لا تنتمي إلى هذا التصنيف وفق التعريفات والمحددات التي وضعها النحويون للتفريق بين هذه العناصر الثلاثة.

وقد بنى هذا التصنيف على عناصر الكون «المفردات» يحتمل بعضها الانفراد بخاصيته الطبيعية، وهي دخول الأبعاد الثلاثة في تشكيل ذاته، وكل مفردة بحتة ثبت توفرها على الأبعاد الطبيعية وجب انتمائها إلى نوع الجسم أو الجوهر (ج)، ويحتمل بعضها الآخر التفرد بخاصية طَبْعِيَّة مغايرة للسابقة تتمثل في تكرار الآنة في كل مرة على حالها مراراً غير متناهية، وكل وحدة ثبتت فيها الخاصية المذكورة وجب انتمائها

(١) الوسائط اللغوية، الأوراعي (١/ ٢٩٥-٣٠٠).

إلى نوع الزمن (ز)، وما لم يكن من النوعين السابقين فإن خاصيته الطبيعية أثر، وكل مفرد وجدت فيه هذه الخاصية كان واجب الانتماء إلى نوع الحدث (ح)»^(١).

وقد اتخذ من التصنيف السابق للعناصر الكونية أساساً، وبناء على منهج رياضي يرى أن جميع احتمالاته يقينية غير قابلة للشك، وذلك باستعمال العلاقة (+-) فباستعمال العلاقة (+-) مع العناصر الكونية {ج، ز، ح} ليس بمحتمل منطقياً أن يُبنى منها إلا الدوال التوليدية الثلاث التالية:

$$١ - [+ح-+ز]$$

$$٢ - [+ج-+ز]$$

$$٣ - [+ج-+ح]$$

«وكل واحدة من الدوال التوليدية تنتج أربعة احتمالات لا غير، فيؤخذ بالاحتمال النظري الذي يصادف واقعاً في الكون الوجودي، والكون الذهني، وبالتالي في الكون اللغوي، ويهمل الباقي»^(٢)، وبناء على ذلك يكون تصنيف الكلمات كما يلي:

الدالة الأولى:

$$١ - +ح+ز مقولة الفعل التام: قرأ، فهم، عَظُم.$$

$$٢ - -ح+ز مقولة الفعل الناقص نحو: كان، وما زال، وصار.$$

$$٣ - +ح-ز مقولة المصدر مثل: القراءة، والكتابة، والفهم.$$

$$٤ - -ح-ز لا يصادف واقعاً في الأكوان الثلاثة؛ لأنه لا موجود من عدم$$

العناصر الكونية الثلاثة.

(١) الوسائط اللغوية، الأوراعي (١/٢٦٩).

(٢) المرجع السابق (١/٢٩٧).

الدالة الثانية:

- ١ - +ج-ز: الاسم التام مثل: جمل، وجبل، وقلم.
- ٢ - -ج+ز: الاسم الناقص نحو: دقيقة، ويوم، وقرن.
- ٣ - +ج+ز: لا يصادف واقعاً لانتفاء موجود بأبعاد أربعة: طول، وعرض، وعمق، وزمان.

- ٤ - -ج-ز: لا يصادف واقعاً؛ لانتفاء الموجود من عدم العناصر الكونية الثلاثة.

الدالة الثالثة:

- ١ - +ج+ح: الصفة، كصفة الفاعل (القارئ)، وصفة المفعول (المقروء)، وصفة التكثير، وصفة التفضيل.
- ٢ - +ج-ح: لا يصادف واقعاً؛ لأنه لا يوجد جسم غير متصف بحادث.
- ٣ - -ج+ح: احتمال غير محقق في كون؛ إذ الحادث [+ح] لا يكون محمولاً على مسلوب الأبعاد الثلاثة [-ج].

- ٤ - -ج-ح: احتمال غير محقق أيضاً؛ لانتفاء الموجود من عدم العناصر الثلاثة. بناءً على ما تفرّع من الدوالّ الثلاث نتج للكلم ست مقولات:

- ١ - الفعل التام.
- ٢ - الفعل الناقص.
- ٣ - الاسم التام.
- ٤ - الاسم الناقص.
- ٥ - المصدر.
- ٦ - الصفة.

وزاد عليها مقولتين:

- ٧ - مقولة الخوالف: المفردات المعجميّة التي تقوم مقام غيرها، ومنها:

أ- الضمائر.

ب- الإشارة.

ج- الموصولات.

د- المبهمات نحو: مَنْ، ومتى، وحيث، وتحت، وفوق، وبعد، ومنذ، ولما.

هـ- الأفعال الجامدة مثل: هيهات، وصه، وحذار، ونعم وبئس، وهلم....

٨- مقولة الأدوات:

أ- أدوات علاقِيّة: أدوات العطف، وأدوات الشرط، وأدوات الإضافة (حروف الجر).

ب- أدوات إلحاقية:

- ملحقة بالفعل مثل السين، وسوف، وقد، ولن، وأن، وهلا.

- ملحقة بالاسم مثل: أل، ويا، وأيها، ولا.

- ملحقة بالجملة نحو: إن، وليت، ولعل، وليس، وهل.

وهذا التصنيف فيه محاسن، وعليه مآخذ، فأما المحاسن فمنها:

١- الاعتماد على أساس واحد للتصنيف.

٢- وضوح الحدود للمقولات.

٣- التوسع في مقولة (الخالفة) بإدخال الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمبهمات.

ويؤخذ على هذا التصنيف مآخذ منها:

١- بنى تصنيفه على العناصر الكونية الثلاثة، لكنه في تفريعه للمقولات بنى كل

مقولة على عنصرين، فحصل هنا بعض الالتباس، فالفعل الناقص -ح+ز يلتبس

بالاسم الناقص -ج+ز، فالفعل الناقص يمكن أن يوصف بصفة الاسم الناقص

وهي أنه زمن بلا جسم، والاسم الناقص يمكن وصفه بأنه زمن بلا حدث، ومقولة

الاسم التام [+ج-ز] يمكن أن تكون [+ج-ح]، وقد ذكر أن [+ج-ح] لا يصادف

واقِعًا، وكذلك الاحتمال [-ج+ح] ذكر أنه غير متحقق في كون، والحقيقة أن هذا الاحتمال يمكن أن يوصف به مقولة الفعل التام [+ح+ز] فالفعل التام يمكن وصفه بأنه حدث بلا جسم.

٢- هناك بعض الخوالب كأسماء الأفعال يمكن أن تصنّف ضمن مقولة (الأدوات)، فليس هناك حدود واضحة تفصل بين المقولتين.



الخاتمة

ختامًا لهذا البحث أذكر هنا أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها:

- ١- الحدود التي وضعها النحويون للأصناف الثلاثة لم تكن جامعة مانعة، وبذلك لم يكن التفريق بين الأصناف الثلاثة واضحًا عند تصنيف الكلم، فظهر الخلاف في عدد كبير من الألفاظ.
 - ٢- ظهرت هذه المشكلة قديمًا عند القراء، لكن محاولات إيجاد أصناف أخرى لم تظهر إلا في القرن السابع الهجري عند شهاب الدين القرافي.
 - ٣- توسّع المحدثون في هذا الشأن، واقترحوا عددًا من التصنيفات التي يتجاوز فيها الأصناف ثلاثة، وقد أوصلها بعضهم إلى ثمانية.
- وأختم هذا البحث بتوصية أراها مهمة جدًا، وهي أننا نحتاج إلى مزيد من البحث في كتب العلوم المجاورة (البلاغة، والمنطق، وأصول الفقه، وعلم الكلام، وغيرها)، فلعل الباحث في هذه المراجع يجد ما يفيد في شأن التصنيف، أو في غيره من المسائل المشككة في الدرس النحوي.



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي المكناسي، محمد، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.
- ٢ - أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الساقبي، فاضل ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي - ١٣٩٧هـ.
- ٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، جمال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ.
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د ط) بيروت، دار الفكر، (د ت).
- ٦ - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، عبد الرحمن، تحقيق د. مازن المبارك، ط ٣، بيروت، دار النفائس، ١٣٩٩هـ.
- ٧ - بغية الوعاة، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ.
- ٨ - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ولد أباه، محمد المختار، ط ٢، بيروت، (د ن)، ١٤٢٩هـ.
- ٩ - التذيل والتكميل التذيل، أبو حيان الأندلسي، محمد، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، الرياض، دار كنوز إشبيلية، ١٤٣١هـ.
- ١٠ - الجمل، الزجاجي، عبد الرحمن، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- ١١ - جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨م.
- ١٢ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مكرم، عبدالعال، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

- ١٣- **الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، ابن السيد البطليوسي، عبد الله، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د ط)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر (د ت).
- ١٤- **الخصائص**، القرافي، شهاب الدين، تحقيق: د. طه محسن عبد الرحمن، و د. كيان أحمد حازم، ط ١، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠١٣ م.
- ١٥- **الخصائص**، ابن جني، عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، (د ط)، بيروت، دار الكتاب العربي، (د ت).
- ١٦- **شرح الأشموني على الألفية**، الأشموني، نور الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٧٥ هـ.
- ١٧- **شرح قطر الندي**، ابن هشام، جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د ط)، القاهرة، المكتبة العصرية، ١٤٢٣ هـ.
- ١٨- **الصاحبي في فقه اللغة**، ابن فارس، أحمد، تحقيق: السيد أحمد صقر، (د ط)، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، (د ت).
- ١٩- **طبقات النحويين واللغويين**، الزبيدي، أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، (د ت).
- ٢٠- **الكتاب**، سيويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ.
- ٢١- **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان، تمام، (د ط)، المغرب، دار الثقافة، ١٩٩٤ م.
- ٢٢- **المساعد في شرح تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق: د. محمد بركات ط ١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
- ٢٣- **المسائل الحلبيات**، للفارسي، أبي علي، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٤- **مغني اللبيب**، ابن هشام، جمال الدين، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٥، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩ م.
- ٢٥- **مفاتيح العلوم**، الخوارزمي، محمد بن أحمد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٩ هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٣٠	الملخص
٤٣١	المقدمة
٤٢٥	التصنيف الثلاثي (النشأة والأساس)
٤٤٩	تأثير عدم وضوح الحدود في الدرس النحويّ
٤٤٩	الظاهرة الأولى: الاختلاف في تصنيف الكلمات
٤٥٤	الظاهرة الثانية: محاولات الخروج على التقسيم الثلاثي
٤٥٥	الفراء: (كلا وكلتا)
٤٥٧	شهاب الدين القرافي (الإتباع)
٤٥٩	أبو جعفر بن صابر (الخالفة)
٤٦١	الدكتور إبراهيم أنيس (التصنيف الرباعيّ)
٤٦٣	الدكتور مهدي المخزومي (تصنيف رباعيّ أيضاً)
٤٦٧	الدكتور تمام حسان (التصنيف السباعيّ)
٤٧٢	الدكتور محمد الأوراعي (التصنيف الثمانيّ)
٤٧٧	الخاتمة
٤٧٨	فهرس المصادر والمراجع
٤٨١	فهرس الموضوعات



